

أثر سعر الصرف في الفجوة التمويلية

دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١) (*)

أ.م.د. بشار ذنون الشكري

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

bashar_thanon@uomosul.edu.iq

الباحثة: سماهر عبدالرحمن محمد

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

Samaher alhajari@gmail.com

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.3.15>

تاريخ النشر ٢٠٢٣/٣/٣٠

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٩/١٣

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٩/٥

المستخلص

هدفت البحث إلى تحليل طبيعة وآلية تأثير سعر الصرف في الفجوة التمويلية، للتعرف على مخاطره، والوقوف على آثاره في تحديد مستوياتها، ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة عن القطاع المصرفي العراقي، وسعر الصرف، عن المدة الممتدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات المدروسة، وأفصحت النتائج عن الدور الحيوي والفاعل الذي يمارسه سعر الصرف في الاقتصاد العراقي والفجوة التمويلية بعد القطاع المصرفي أحد أهم قطاعات الاقتصاد العراقي، عبر إثبات تأثيره المعنوي في النماذج الثلاث (الودائع، الائتمان، الفجوة)، إذ أسهم سعر الصرف في دفع مؤشرات الفجوة التمويلية للقطاع المصرفي العراقي ولجميع النماذج نحو الانخفاض، نظراً لما شهدته سعر صرف الدينار العراقي من استقرار نسبي بفضل مزاد العملة خلال فترة البحث، مما أضعف مدى تأثير تحركاته على تطورات الائتمان، وبما يصب في تقليص الفجوة التمويلية.

الكلمات المفتاحية: فجوة التمويل المصرفي، تقلبات سعر الصرف، الائتمان، الودائع.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٤) العدد (٣) ٢٠٢٣

الصفحات: ٢٦٥-٢٨٠

(*) البحث مستل من رسالة الماجستير للباحثة الأولى.

The effect of the exchange rate on the financing gap

An applied study on the Iraqi banking sector for the period (2004-2021)

Abstract

The study aimed to analyze the nature and mechanism of the impact of the exchange rate on the financing gap, to identify its risks, and to determine its effects in determining its levels. To achieve this, the researcher collected the necessary data on the Iraqi banking sector and the exchange rate for the period from (2004-2021), depending on the simple linear regression model of the studied variables, the results revealed the vital and effective role played by the exchange rate in the Iraqi economy and the financing gap after the banking sector, one of the most important sectors of the Iraqi economy, by proving its moral effect in the three models (deposits, credit, the gap), where the price of The exchange in pushing the financing gap indicators of the Iraqi banking sector and all models downward, given the relative stability of the Iraqi dinar exchange rate thanks to the currency auction during the study period, which weakened the extent of the impact of its movements on credit developments, which resulted in reducing the financing gap.

Keywords: Bank Financing Gap, Exchange Rate Fluctuations, Credit, Deposits.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للبحث:

أولاً: المقدمة:

تعد تقلبات اسعار الصرف من الظواهر الاقتصادية التي لازمت اقتصادات العالم مهددة استقرارها الاقتصادي الاجتماعي، الأمر الذي جعل منها تحدياً أمام صانعي وواضعي السياسات الاقتصادية في البلد لما لها من تأثير مباشر في النشاط الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص، القطاع المصرفي، لما له من دور أساسي في الاقتصاد، كونه يمثل بمثابة مؤشراً للتعبير عن جودة أداء الاقتصاد المحلي، بعده مصدراً لتعبئة الموارد المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، لما تتمتع به المصارف عن غيرها من المؤسسات العاملة في الاقتصاد، بالسماح لها بإجراء العمليات المصرفية ومنحها ترخيصاً مصرفياً، لتلقي الودائع، والتوسط في المدفوعات، وتقديم القروض، الأمر الذي جعل تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف، ودفع عجلة التنمية النقدية، المقاصد الأساسية للاقتصاد الكلي، والمرهون بالاستقرار المالي والنقدي لها وسائر مفاصل الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق ومن حيث أهمية القطاع المصرفي، وحساسية الصناعة المصرفية للتغيرات في البيئة الاقتصادية، بسبب طبيعة نشاطها في تقديم الائتمان والعمليات المصرفية الأخرى، بعده أكثر المؤسسات عرضة للمخاطر الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص تأثير التقلبات في أسعار الصرف على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للعمليات المصرفية، التي يقوم بها، والتي تنعكس في قدرته على الاستمرار والتكيف لها بما يخدم بقائه، فقد ركز البحث على الآثار التي يمكن ان تمارسها تقلبات أسعار الصرف على الفجوة التمويلية، التي تعد من المفاهيم المالية الحديثة والتي يتم استخدامها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية لقياس المخاطر التي تواجه المصارف والتي يتم من خلالها تحديد مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة عبر المقارنة والفرق بين معدل القروض ومعدل الودائع، ومن هنا ومن اجل تعريف مؤسساتنا المصرفية بالمخاطر التي يمكن ان تواجهها مستقبلاً والاستعداد والتكيف لها، تحتم دراسة اثر سعر الصرف على الفجوة التمويلية للقطاع المصرفي العراقي.

ثانياً: منهجية البحث:

١. مشكلة البحث:

لقد مر العراق خلال الفترة المبحوثة التي امتدت من ٢٠٠٤ لغاية ٢٠٢١، بظروف اقتصادية وسياسية صعبة علاوة على انخفاض اسعار النفط والحرب على الارهاب، وما نجم عنها من تدهور الوضع الاقتصادي ولحد الان، مشكلاً تركة اقتصادية ثقيلة انعكست بمجملها بتقلبات في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، وكنتيجة حتمية لذلك تأثر النشاط الاقتصادي في العراق، سيما النشاط المصرفي، وهو ما جعله عرضة لأية صدمات خارجية، ومن حيث كون الفجوة التمويلية، مقياساً للمخاطر المصرفية عبر تحديدها لمخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة من خلال المقارنة والفرق بين معدل القروض ومعدل الودائع، فأن البحث يحاول ان يجيب عن التساؤل الآتي: - ماهو تأثير سعر الصرف في الفجوة التمويلية للقطاع المصرفي العراقي؟

٢. أهمية البحث:

يتأثر القطاع المصرفي بصورة عامة بتقلبات أسعار صرف العملة، بشكل مباشر من خلال تحكمها بالسيولة المصرفية، عبر تأثيرها في الودائع، وحجم الائتمان المقدم، ماينعكس في تحديد مستوى الفجوة التمويلية، وبالتالي مدى حدوث الازمة المالية المصرفية، والمتبوعة بتشكّل ازمة (٢٦٧)

أكبر وانهباء الاستقرار النقدي والمالي على المستوى الكلي، وفي ذلك جاءت أهمية هذه البحث في التركيز على تشخيص ودراسة وتحليل أثر سعر الصرف في تحديد مستوى الفجوة التمويلية، بما يمكن المصارف من استقرارها لاتخاذ التدابير اللازمة للتكيف لها، ومعالجتها، والحد من اضطرابها، في الوقت المناسب قبل تضخمها واتساعها والوصول الى أزمة مالية حقيقية.

٣. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل طبيعة والية عمل سعر الصرف في الفجوة التمويلية، للتعرف على آثاره في تحديد مستوياتها، بما يخدم الأهداف النهائية التي يصبوا إليها القطاع المصرفي في السير ضمن حدود السلامة والاستقرار النقدي والمالي.

٤. فرضية البحث:

في إطار وضع حلول لمشكلة البحث وتحقيق أهدافها، وفي ضوء انتقال آثار سعر الصرف الى المصرف، من خلال تأثيره المباشر في حجم الودائع، والائتمان المقدم، ومن حيث تشكل الفجوة التمويلية من الائتمان المصرفي مطروحاً منه الودائع، اعتمدت البحث على صياغة فرضية رئيسية تنبثق فرضيتان فرعيتان وكما يأتي:

- **الفرضية الرئيسية:** تخضع الفجوة التمويلية الى تأثير سعر الصرف الذي يمارس تأثيرات ايجابية في مستوياتها.
- **الفرضية الفرعية الأولى:** يخضع حجم الودائع الى تأثير سعر الصرف الذي يمارس تأثيرات سلبية في مستوياتها.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يخضع حجم الائتمان المصرفي الى تأثير سعر الصرف الذي يمارس تأثيرات ايجابية في مستوياته.

٥. نموذج البحث:

- من أجل التوصل إلى أثر سعر الصرف على الفجوة التمويلية، تم استخدام:
- أ. الأسلوب الاستقرائي.
- ب. منهج التحليل الوصفي لمتغيرات ومؤشرات البحث لمعرفة فاعليتها وتقييم أدائها بالاعتماد على البيانات والتقارير والنشرات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
- ت. المنهج القياسي: باستناد الى أسلوب الانحدار الخطي البسيط بموجب طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

٦. الحدود المكانية والزمانية للبحث:

- أ. **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية بالقطاع المصرفي العراقي.
- ب. **الحدود الزمانية:** غطى البحث الفترة ٢٠٠٤-٢٠٢١ بواقع بيانات شهرية، كونها فترة شهدت العديد من التغيرات الاقتصادية والسياسية، بما يخدم دقة نتائج البحث، فضلاً عن توفر بياناتها.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

قدمت العديد من الدراسات التجريبية الاثباتات والأدلة العلمية حول دور سعر الصرف في أداء المصارف وسيولتها والمعبّر عنها بالفجوة التمويلية، بشقيها الودائع، والائتمان المصرفي الممنوح، وندرج أدناه أهم الدراسات المعروضة في هذا المضمّن:

١. **دراسة (Taiwo & Adesola (2013):** التي هدفت الى قياس وتحليل أثر سياسة سعر الصرف على أداء المصارف في نيجيريا، لعينة من المصارف النيجيرية، بتقسيم مدة البحث الى ثلاثة أجزاء: المدة الأولى للفترة (١٩٧٠-١٩٨٥)، المدة الثانية للفترة (١٩٨٦-٢٠٠٥)، وتجمع المدة الثالثة بكلا الفترتين (١٩٧٠-٢٠٠٥)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وخلصت البحث الى حساسية الأداء المصرفي لسعر الصرف بحسب نوع المؤشر المستخدم لقياس الأداء وان استخدام مؤشر القروض المدعومة الى اجمالي القروض كمؤشر للأداء المصرفي يجعل تقلب سعر الصرف عاملاً مثبطاً لقدرة المقرضين على إدارة قروضهم وهو ما يؤدي الى ارتفاع مستوى القروض المدعومة وهذا ما لا يتم ظهوره عند قياس اثر سعر الصرف على الأداء المصرفي والمعبر عنه بحجم الودائع.
٢. **دراسة (Ayodele (2014):** التي هدفت الى دراسة تأثير السياسة النقدية على الإقراض المصرفي التجاري في نيجيريا، لعينة القطاع المصرفي النيجيري، للمدة (٢٠٠٨-١٩٨٨)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتوصلت البحث الى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات (سعر الصرف، سعر الفائدة، نسبة السيولة، عرض النقد) وقروض وسلف المصارف التجارية.
٣. **دراسة (يوسف) ٢٠٢٠:** التي هدفت الى اختبار قوة العلاقة بين متغيرات البحث المستقلة (سعر الصرف، وسعر الفائدة، والتضخم) والمتغير المعتمد (سلوك الودائع)، فضلاً عن تقييم اثر تلك المتغيرات في سلوك الودائع، لعينة القطاع المصرفي المصري، للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، بالاستناد الى منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لاختبار العلاقة قصيرة الاجل، وطويلة الاجل، بين متغيرات البحث، باستخدام برنامج Eviews 10، وتوصلت البحث الى عدم وجود تأثير معنوي لسعر الصرف، مقابل معنوية تأثير معدل الفائدة، ومعدل التضخم، على سلوك الودائع المصرفية بالعملة المحلية (الجنه المصري)، فضلاً عن وجود تأثير معنوي ل(سعر الصرف، ومعدل الفائدة، والتضخم) على سلوك الودائع المصرفية بالعملة الأجنبية (الدولار).
٤. **دراسة (Moyo & Tursoy (2020):** التي هدفت الى قياس وتحليل أثر (سعر الصرف والتضخم) على الأداء المالي للمصارف التجارية، لعينة من (4) مصارف تجارية كبرى في جنوب افريقيا، للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية والموزعة (ARDL) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) والعادية الديناميكية (DOLS)، وتوصلت البحث الى العلاقة العكسية بين التضخم والأداء المالي للمصارف التجارية، فضلاً عن العلاقة الضعيفة بين سعر الصرف والأداء المالي للمصارف.
٥. **دراسة (Keshtgar, et.al. (2020:** التي هدفت الى دراسة تأثير تقلب سعر الصرف كعامل محدد لاداء المصارف، لعينة مكونة من (14) مصرفاً ايرانياً، للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٧)، باستخدام مناهج تحليل البيانات المزدوجة (منهجية الانحدار التجميعي والاثار الثابت والعشوائي)، وتوصلت البحث الى الأثر الإيجابي لتقلبات سعر الصرف على الأداء المصرفي.
٦. **دراسة الدعي (2020):** التي هدفت الى قياس علاقة الاثر والارتباط بين متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد، وسعر الصرف، الرقم القياسي لاسعار المستهلك) والمتغيرات المعبرة عن الجهاز المصرفي (اجمالي الائتمان، والودائع، الفجوة التمويلية)، لعينة القطاع المصرفي العراقي، للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، باستخدام منهجية VAR عن طريق برنامج Eviews 9،

وتوصلت الى ان المتغيرات عرض النقد والتضخم تؤثر في الائتمان المصرفي، وفي اجمالي الودائع المصرفية، مما يشير الى ان أدوات السياسة النقدية تؤثر في الفجوة التمويلية.

٧. دراسة ادريس (2021): التي هدفت الى اختبار العلاقة التبادلية بين مؤشري سعر الصرف وسعر الفائدة، وبين بعض متغيرات الجهاز المصرفي المعبر عنها بـ (الودائع، وحجم الائتمان)، كمحاولة لتقييم العلاقة التبادلية كميًا بين بعض المتغيرات السياسية النقدية وبعض متغيرات كفاءة القطاع المصرفي، لعينة من المصارف العاملة في العراق، للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، بالاستناد لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام Eviews، وتوصلت البحث الى عدم معنوية تأثير متغيري سعر الصرف والفائدة على متغيرات القطاع المصرفي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث:

أولاً: الفجوة التمويلية (Financing gap):

إن الفجوة التمويلية من المفاهيم المالية الحديثة التي يتم استخدامها من قبل المؤسسات المالية والمصرفية لقياس المخاطر التي تواجهها، نظراً لقدرتها على التعبير عن مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة عبر المقارنة بين معدل الاقراض والاداء المصرفي، وفي ذلك تعد الفجوة التمويلية مؤشراً لصافي الاقراض المصرفي (Cheng,2013:423)، الذي يحتسب من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

الفجوة التمويلية = إجمالي الاقراض للقطاع غير المالي - الودائع

موضحة إذا ما كان لدى المصرف ودائع كافية لتغطية التوسع في أنشطة الإقراضية أو ما إذا كان يتعين عليه الاستفادة من أسواق المال لتمويل هذه الأنشطة، فالتوسع فجوة التمويل المصرفي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر التمويل في حالة توقف توفر السيولة بشكل غير متوقع، ولتفادي الوقوع في الخطر يتم رصد تطور المطلوبات الإجمالية وتطور فجوة التمويل في المصارف، للحد من اتساع الفجوة من الناحيتين المطلقة والنسبية (أي كنسبة من إجمالي الموجودات) ومراعاة ذلك في أنشطتها للفترة المقبلة عبر تضيق الفجوة بين الودائع والاقراض طويل الأجل، بما يشير إلى التكيف الهيكلي الذي يهدف إلى تقليل مخاطر التمويل في المستقبل (ECB,2010:89)^(١).

وفي ضوء اتخاذ غالبية الودائع طابع الودائع تحت الطلب، إلا أنها تبقى في المصرف لمدة قد تمتد إلى سنتين وأكثر، ومن حيث كونها المصدر الرئيسي للمصرف في تمويل الائتمان النقدي، يمكن تحديد (فجوة التمويل) من خلال حساب معدلاتهما، عبر الصيغة الآتية: (Saunders & Cornett,2012:635).

الفجوة التمويلية = معدل القروض - معدل الودائع

وفي ذات الاتجاه أشار (Antwi) بأن فجوة التمويل يمكن ان تمثل الفرق بين متوسط القروض الأساسية للمصارف ومتوسط ودائعه الأساسي (Antwi,2015:30)، ولتحديد ادق، أكد تقرير الاستقرار المالي على امكانية حساب فجوة التمويل المصرفي من خلال الفرق بين معدل الائتمان النقدي واجمالي الودائع بعد تنسيبها الى الائتمان النقدي (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧: ٣٨).

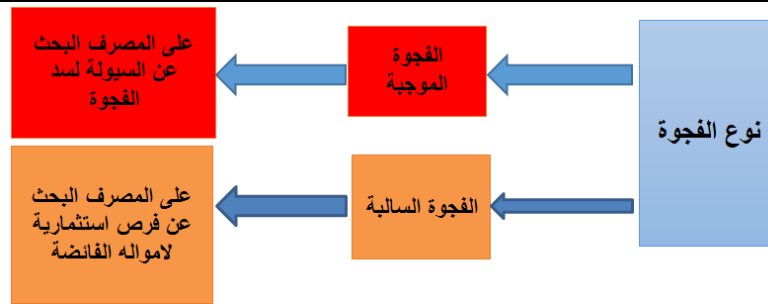
(١) البنك المركزي الأوروبي ECB: European Central Bank.

كما يمكن الحصول على نسبة مئوية لفجوة التمويل، من خلال قسمة فجوة التمويل إلى إجمالي الموجودات باتباع الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة فجوة التمويل} = \frac{\text{الفجوة التمويلية (القروض - الودائع)}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

وتؤخذ القيم النسبية بدلاً من القيم المطلقة في الاعتبار عند تحديد مخاطر سيولة المصرف، (Antwi,2015:30), (Saunders & Cornett,2018:366).

وإن ظهور فجوة التمويل بقيمة أو نسبة موجبة يعبر عن تفوق حجم القروض عن حجم الودائع وهو ما يشير إلى تعرض المصرف لمخاطر التمويل، مما يستوجب عليه إيجاد السيولة اللازمة للتمويل وتقليصها، ويمكن أن تحصل على التمويل عن طريق الموجودات السائلة (الأوراق المالية، النقدية، الأرصادة المقبوضة) أو عن طريق الاقتراض (Tis,2018:14)، أما إذا كانت الفجوة سلبية فتعبر عن تفوق حجم الودائع عن حجم الائتمان النقدي، مما يدل على انخفاض في عرض الائتمان (القروض) مقارنة في الطلب عليه ونتيجة للظروف الاقتصادية، التي أدت إلى ارتفاع معدلات الفائدة المفروضة على المصارف، وهنا يجب على إدارة المصرف البحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة لاستثمار الفائض من الأموال، ويوضح الشكل (1) نتائج الفجوة التمويلية (Saunders & Cornett,2018:365).



الشكل (1) نتائج الفجوة التمويلية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بناءً على الجانب النظري.

ثانياً: التأصيل النظري لعلاقة فاعلية سعر الصرف مع الفجوة التمويلية:

يعد سعر الصرف الأداة الأكثر استخداماً من قبل السلطات النقدية، بعدة أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، (عيسى والمشهداني، ٢٠٢٢: ١٣٧-١٥٤)، فهو يمثل قيمة عملة دولة ما من حيث العملات الأخرى أو العملة المرجعية، التي يتم تحديدها بشكل مختلف اعتماداً على نظام سعر الصرف المتبع (فريخ وآخرون، ٢٠٢٢: ٣٠٤-٣٢٨) (حسين وحافظ، ٢٠٢١: ٥١٥-٥٣١)، ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت، يتم تحديد هذه القيمة من قبل السلطات النقدية، بينما في نظام سعر الصرف المرن، يتم تحديد سعر الصرف من خلال القوى النسبية للطلب والعرض للعملة في سوق الصرف، ما جعل اختلاف نوع سعر الصرف، يقود إلى اختلاف التأثير في الطلب على الائتمان (Nier,et.al.,2020:5) نتيجة لتأثير مرونة سعر الصرف على الائتمان، الذي اتخذ بشكل رئيسي اتجاهين أساسيين تمثلاً بالآتي:

الاتجاه الأول:

الذي ينعكس بالآثار الايجابية لارتفاع اسعار الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت للطلب على الائتمان، كون الارتفاع العام للأسعار يعقب ارتفاع اسعار الصرف والمترافق مع محاولة البنك المركزي لتثبيته والذي ترى منه المصارف محفزاً قوياً وداعماً يوفر لها الحماية في اقتناص ارتفاع الطلب على الائتمان والاستجابة له بالتوسع في عرضه، وهو ما يعزز ميل الائتمان المصرفي نحو التزايد في البلدان ذات أنظمة أسعار الصرف الأقل مرونة (Keshtgar, et.al., 2020:39-56).

الاتجاه الثاني:

الذي تعززه الكثير من الدراسات أن من غير المرجح بالنسبة للبلدان ذات أسعار الصرف المرنة أن يؤدي ارتفاع أسعار الصرف إلى نمو الائتمان، نتيجة لما يولده من مجموعة متنوعة من المخاطر التي تتعرض لها المصارف كـ(مخاطر المعاملات، ومخاطر التحويل، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر التضخم) التي تشكل مجملها مخاطر ائتمانية للمصارف تنعكس في زيادة القروض المتعثرة لديها، مما يرجح السلوك السلبي له على الفجوة التمويلية (Magud, 2014:15-430).

إلا أن مدى إتباع تأثير سعر الصرف أحد الاتجاهين، وانطلاقاً من اختلافه المرتبط بحجم تدفقات رؤوس الأموال بين البلدان والناجم عن اختلاف نظم الصرف من حيث مرونتها، سيختلف أيضاً من حيث سلوكه والمخاطر الناشئة عن تقلباته وتأثيرها على التزامات المصرف بالعملات الأجنبية وربحية عملياته المصرفية، فضلاً عن تأثيره على سلوك وأداء المودعين والمقترضين (Keshtgar, et.al., 2020:39-56)، وبعبارة أخرى، فإن تأثيرات سعر الصرف ستتباين من مصرف لآخر، وفقاً للحجم النسبي لموجودات ومطلوباته من العملات الأجنبية، فارتفاع قيمة العملة يؤدي إلى زيادة قيمة المصرف في حالة تفوق موجوداته من العملة المعنية عن مطلوباته منها، وبالتالي وفي حالة احتفاظ المصرف بموجودات من عملة معينة أكبر من مطلوباته من نفس العملة، فإنه سيواجه خطر انخفاض سعر الصرف، وعلى العكس من ذلك، وعند احتفاظ المصرف بمطلوبات من عملة معينة تفوق موجوداته منها، فهنا سيكون الخطر في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة (Verma, 2016:124-139) (الزبيدي، ٢٠١٤: ٣٠)، وفقاً لذلك، ينصب التركيز على المخاطر التي قد تواجهها المؤسسات المصرفية، نتيجة التأثيرات الجوهرية التي يمارسها سعر الصرف بعده مصدراً مهماً لها، والتي تمر على القطاع المصرفي عبر قناتين:

القناة الأولى:

التي تتمثل بالآثر المباشر له، والذي ينشأ من خلال تعزيزه للطلب والعرض على الائتمان المحلي، عبر تأثيره على عوامل الاقتصاد الكلي التي تشمل نمو الدخل، والتضخم، ومعدل الفائدة، والتي بدورها تؤثر على الظروف المالية والتطورات الائتمانية، فرفع قيمة العملة من شأنه أن يعزز الأوضاع المالية المحلية، ويرفع قيم الضمانات، ما ينعكس بزيادة قدرة المقترضين على تراكم الديون وتخفيف قيود المقرضين بما يمكن المقترضين من توفيرها وهذا من شأنه أن يعزز الطلب والعرض على الائتمان المحلي، وهو ما يدفع المصارف إلى التوسع في تقديم الائتمان في ظل محدودية الودائع، الأمر الذي ينعكس بارتفاع الفجوة التمويلية، وعلى النقيض من ذلك عن انخفاض قيمة العملة (Ahmed, 2015:115-120) (Bruno & Shin, 2015:119-32).

القناة الثانية:

وتتمثل بالأثر غير المباشر لسعر الصرف على المؤسسات المصرفية: الذي تمرر تأثيراته على القطاع المصرفي من خلال انخفاض في مستوى ادراك المخاطر نتيجة توليده لحالة من عدم اليقين المستقبلي والتوقعات غير المؤكدة، وعدم استقرار بيئة العمل المصرفية، بما يؤثر على مدى قدرة المصارف المحلية على ادارة سلوك وأداء المودعين والمقترضين (الشيخ، ٢٠٢١: ٤٥)، يدعم ذلك Krugman (1999) بالقول، أن رفع قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى إدراك أقل للمخاطر من جانب المقترضين، وإحساس معزز بالازدهار من جانب المقترضين الناجم عن زيادة الطلب بسبب انخفاض أسعار السلع والخدمات المستوردة، وبالتالي زيادة حجم الطلب، الذي يقابل بزيادة مماثلة في حجم الائتمان المعروف، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الآثار النهائية للزيادات في أسعار الصرف، بزيادة مقابلة في فجوة الائتمان، مما قد يؤدي إلى تراكم المخاطر النظامية للمصرف واتساع فجوة التمويل (Krugman, 1999: 31-55).

وفي اتجاه آخر لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والفجوة التمويلية ومن حيث أن تأثير التغذية المرتدة لتطورات الائتمان المحلي يعود إلى التدفقات المالية عبر الحدود التي تشمل بشكل أساسي القروض والودائع التي تتلقاها المؤسسات المصرفية، يوضح Nier (٢٠٢٠) أن ارتفاع أسعار الصرف يمكن أن يرفع من امكانية اتجاه المصارف المحلية نحو الاقتراض من المصارف الأجنبية، وبما يزيد معدلات التدفقات المالية عبر الحدود، وبالتالي تخفيض مخاطر الائتمان، والتوسع الاقراضي (Nier, et.al., 2020: 5).

وبين (Frommel & Midilic (2016) وتحت تأثير ما يعرف بالرفع المالي، وانطلاقاً من ارتباطه الوثيق بحجم تدفقات القروض الأجنبية، نتيجة الارتباط المباشر بين قرارات المصارف الخاصة بالرفع المالي وسعر الصرف، فإن ارتفاع معدلات الصرف، المصحوبة بانخفاض مخاطر الائتمان، أو انخفاض الرافعة المالية، ستشكل بمجملها عوامل دافعة للمصارف نحو المزيد من الاقتراض من الأسواق الدولية، وهو ما سيقود الى إحداث تأثيرات إيجابية على اقراض الأسواق المحلية، عبر الدور الوسيط الذي تلعبه المصارف بين الأسواق الدولية والمقيمين المحليين، وبالتالي التوسع في منح الائتمان، وبالتالي فإن ارتفاع سعر الصرف يؤدي الى اتساع الفجوة التمويلية وخلق المزيد من المخاطر الائتمانية المصحوبة بانخفاض حجم الودائع (Frommel & Midilic, 2016: 426-452).

استكمالاً لما تقدم، وثقت العديد من الدراسات ومنها (Agarwal (2019) Nier (2020) تباين تأثير أسعار الصرف في الفجوة التمويلية وفقاً للمرحلة التي يمر بها الاقتصاد الكلي، وحجم موجوداته من العملة الأجنبية، إذ يقتصر الأثر الايجابي لتفاعل الائتمان مع الزيادة في معدلات سعر الصرف المحلي مقابل العملة الأجنبية، عند تفوق موجودات المصرف من العملات الأجنبية على التزاماته منها، وأثناء المرحلة الأولى فقط من ارتفاع قيمة العملة، التي رصدت انعكاس التفاعل الايجابي الى السلبي، في الفترة التي تعقبها، أثناء تدخل البنك المركزي لاحتواء التوسع الائتماني عبر تشديد قيود منحه، وما يحدثه ذلك من تأثير مباشر ينعكس في إضعاف مدى تأثير تحركات أسعار الصرف على تطورات الائتمان، وبما يصب في تقليص الفجوة التمويلية (Agarwal, 2019: 3) (Nier, et.al., 2020: 5).

ثانياً: الإطار التطبيقي:

بناءً على ما تقدم من دراسات سابقة، وفي إطار تحليل آلية انتقال أثر سعر الصرف إلى الفجوة التمويلية، اعتمدت البحث على صياغة ثلاث نماذج قياسية لقياس وتحليل أثر واتجاه العلاقة التي تربط بين سعر الصرف ومؤشرات الفجوة التمويلية الثلاث (الودائع، والائتمان، والفجوة) في الاقتصاد العراقي، بتطبيق منهجية المربعات الصغرى العادية (OLS)، وباستخدام بيانات العراق لتلك المتغيرات وللسلسلة زمنية شملت الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١) بواقع بيانات شهرية، ولعدد مشاهدات السلسلة الزمنية (216) مشاهدة.

١. متغيرات النموذج:

أ. المتغيرات التابعة (المعتمدة):

(1) إجمالي الودائع المصرفية:

وبعد الشق الأول لتكوين الفجوة التمويلية، الذي يعبر عن مدى قدرة المصرف على جذب الودائع، فارتفاع نسبته تعكس حيازة المصرف لكم كبير من الودائع، بما يمكنه من تقديم الائتمان، دون التسبب في توسع الفجوة التمويلية، وعلى النقيض من ذلك وعند انخفاض حجم الودائع، فإن استمرار المصرف في النشاط الاقراضي بعده النشاط الأكثر ربحية سيقود الى ارتفاع مستوى الفجوة وبما يجعل المصرف يتخطى حدود السلامة والاستقرار المالي (محيميد، ٢٠٢١: ٦٧-٧٨).

(٢) إجمالي الائتمان المصرفي:

يشخص الشق الثاني من الفجوة التمويلية، فنزعة المصرف نحو التوسع في سياستها الاقراضية، وعند عدم وجود الحجم الكافي من الودائع لتغطيتها، سيقود الى اتساع الفجوة التمويلية، مولداً حالة من المخاطر، ناتجة عن عدم تمتع المصارف بالاستقرار المالي اللازم (داود ومجبل، ٢٠٢١: ١٦٠-١٧٧).

(٣) الفجوة التمويلية:

بعد مؤشر الفجوة التمويلية (فجوة القيمة)، المؤشر الأساس لقياس درجة وقدرة المصرف في الحصول على التمويل اللازم وتغطية التزاماته، كونه يتشكل من الفرق بين إجمالي الائتمان المصرفي وإجمالي الودائع المصرفية (الدعوي، ٢٠٢٠: ٤٥).

ب. المتغير المستقل (التوضيحي):

وفقاً لتقسيم الإطار التجريبي الى ثلاث نماذج يختص الاول بتقدير أثر سعر الصرف في إجمالي الودائع المصرفية، في حين يختص الثاني بتقدير أثر سعر الصرف في إجمالي الائتمان المصرفي، وعُني النموذج الثالث بقياس أثره في مؤشر الفجوة التمويلية، وصنف المتغير المستقل وتأثيراته المتوقعة الجدول (1).

الجدول (1) المتغيرات المستقلة (التوضيحية)

المتغير	المؤشر	الرمز	التأثير المتوقع	
			إجمالي الودائع	إجمالي الائتمان
سعر الصرف	سعر الصرف بسعر السوق (دينار عراقي)	EXC	-	+
فجوة التمويل			+	+

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجانب النظري.

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة أنموذج التقدير على شكل ثلاث دوال رياضية يُستند إليها في بناء ثلاث معادلات قياسية، تختلف في متغيرها المعتمد وتتماثل في متغيرها التوضيحي، إذ تعكس

المعادلة الأولى أثر سعر الصرف في مؤشر إجمالي الودائع (DEP). في حين تبنى المعادلة الثانية لتبين أثر سعر الصرف في مؤشر إجمالي الائتمان (CRI)، والمعادلة الثالثة تعكس أثر ذات المتغير في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP) وكما يأتي:

$$DEP = F \{EXC\} \quad (1)$$

$$CRI = F \{EXC\} \quad (2)$$

$$GAP = F \{EXC\} \quad (3)$$

$$DEP = \beta_0 + \beta_1 EXC + \varepsilon_i \quad (1)$$

$$CRI = \beta_0 + \beta_1 EXC + \varepsilon_i \quad (2)$$

$$GAP = \beta_0 + \beta_1 EXC + \varepsilon_i \quad (3)$$

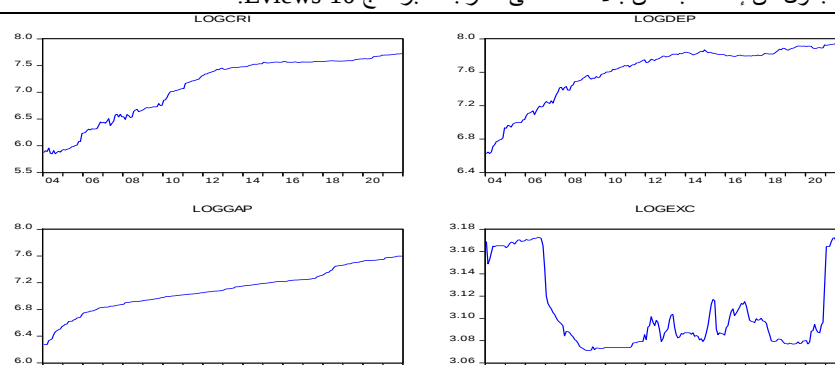
٢. تقدير النماذج وتحليل النتائج:

تشير نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) لفحص استقرارية متغيرات البحث، والمدرجة في الجدول (2) إلى أن القيم المحسوبة إحصائياً لجميع المتغيرات (الائتمان CRI، الودائع DEP، وسعر الصرف EXC، والفجوة التمويلية GAP) تجاوزت حاجز (0.05)، عند المستوى وفي الحالات الثلاثة (حد ثابت أو اتجاه زمني أو كليهما)، مما يثبت عدم تمكنها من تحقيق استقراريتها، واثبات معنويتها الإحصائية عن المستوى، إلا أنها استطاعت تحقيق استقراريتها عند الفرق الأول وفي الحالات الثلاثة (حد ثابت أو اتجاه زمني أو كليهما)، إذ لم تتجاوز القيم المحسوبة إحصائياً لها، حاجز الـ (0.05)، وهذا ما عكسته الرسوم البيانية الناتجة عن إسقاط بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وبقيمها اللوغارتمية، المدرجة في الشكل (1).

الجدول (2) نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) لاستقرارية بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بصيغتها اللوغارتمية

Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
CRI Prob.	4.2196924 1.0000	-2.704134 0.0749	-0.780995 0.9648	-15.43170 0.0000	-16.96226 0.0000	-17.52645 0.0000
DEP Prob.	4.932592 1.0000	-5.396709 0.0000	-3.379881 0.0568	-12.615767 0.0000	-13.99313 0.0000	-15.09229 0.0000
GAP Prob.	2.834176 0.9989	-2.354616 0.1561	-4.727173 0.0008	-5.058545 0.0002	-4.856057 0.0001	-5.058545 0.0002
EXC Prob.	0.261990 0.7612	-1.403789 0.5800	-1.020917 0.9378	-9.699858 0.0000	-9.679138 0.0000	-9.776097 0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.



الشكل (1) الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث وبصيغتها اللوغارتمية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

رابعاً: تقدير النماذج ومناقشة النتائج:

تعكس مجموعة النماذج القياسية لمؤشرات الفجوة التمويلية، أثر المتغير المستقل: سعر الصرف (EXC) في مؤشرات الفجوة التمويلية الثلاث المعبر عنها في النموذج الأول بمؤشر إجمالي الودائع (DEP) وفي النموذج الثاني بمؤشر إجمالي الائتمان (CRI)، وفي النموذج الثالث بمؤشر فجوة التمويل (GAP).

أ. الأنموذج الأول والخاص بإجمالي الودائع المصرفية:

يعكس أنموذج إجمالي الودائع المصرفية أثر سعر الصرف (EXC) في مؤشر إجمالي الودائع المصرفية (DEP)، وكما موضح في الجدول (3).

الجدول (3) نتائج تقدير أثر سعر الصرف (EXC) في إجمالي الودائع (DEP)

Dependent Variable: LOGDEP				
Method: Least Squares				
Sample: 2004M01 2021M12				
Included observations: 216				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEXC	-5.707318	0.538063	-10.60715	0.0000
C	25.33104	1.670852	15.16055	0.0000
R-Squared	0.344587	F-Statistic		112.5117
Adjusted R-Squared	0.341524	Prob. (F-Statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.017754			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ومن الجدول (3) يتضح ما يأتي:

- أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لسعر الصرف (EXC) في مؤشر إجمالي الودائع المصرفية (DEP).
- جاء الأثر السلبي لسعر الصرف (EXC) في إجمالي الودائع المصرفية (DEP) موافقاً للمنطق الاقتصادي، الذي يشير إلى أن ارتفاع معدل سعر الصرف يعمل على خفض حجم الودائع المصرفية وبمعامل (-5.707318)، الأمر الذي يعكس تغير مؤشر حجم الودائع المصرفية بمقدار (-5.707318) بعكس اتجاه التغير في سعر الصرف بمقدار (1%).
- فسر التغير في سعر الصرف (EXC) ما مقداره (34.4587%) من التغيرات الحاصلة في مؤشر الائتمان (DEP).
- من أهم ما أظهرته تلك النتائج، فضلاً عن معنوية النموذج الاقتصادي التي أثبتتها قيمة اختبار Prob.(F-Statistic)، التي لم تتخط حاجز (0.05) أن متغير سعر الصرف، الذي دخل في النموذج قد طابق فرضية البحث في جزئية خضوع الودائع المصرفية لتأثير سعر الصرف (EXC).

ب. الأنموذج الثاني والخاص بإجمالي الائتمان (CRI):

يعكس أنموذج إجمالي الائتمان، أثر سعر الصرف (EXC) في مؤشر إجمالي الائتمان (CRI)، وكما موضح في الجدول (4).

الجدول (4) نتائج تقدير أثر سعر الصرف (EXC) في الائتمان (CRI)

Dependent Variable: LOGCRI Method: Least Squares Sample: 2004M01 2021M12 Included observations: 216				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEXC	-8.230192	1.010665	-8.143340	0.0000
C	32.65789	3.138428	10.40581	0.0000
R-Squared	0.236570	F-Statistic		66.31399
Adjusted R-Squared	0.233003	Prob. (F-Statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.010999			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ومن الجدول (4) يتضح ما يأتي:

- أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لسعر الصرف (EXC) في مؤشر إجمالي الائتمان (CRI).
- جاء التأثير السلبي لسعر الصرف (EXC) في إجمالي الائتمان (CRI) مناقضاً للمنطق الاقتصادي، الذي يشير إلى أن ارتفاع معدل سعر الصرف يعمل على خفض حجم الائتمان وبمعامل (-8.230192)، الأمر الذي يعكس تغير مؤشر حجم الائتمان بمقدار (-8.230192) ويعكس اتجاه التغير في سعر الصرف بمقدار (1%)، وربما جاء ذلك نتيجة لما يحدثه ارتفاع معدلات سعر الصرف من تأثيرات على القطاع المصرفي، تتمثل بانخفاض في مستوى إدراك المخاطر نتيجة توليده لحالة من عدم اليقين المستقبلي والتوقعات غير المؤكدة، وعدم استقرار بيئة العمل المصرفية، بما يؤثر على مدى قدرة المصارف المحلية على إدارة سلوك وأداء المودعين والمقترضين (الشيخ، ٢٠٢١: ٤٥).
- فسر التغير في سعر الصرف (EXC)، ما مقداره (23.6570%) من التغيرات الحاصلة في مؤشر الائتمان (CRI).
- من أهم ما أظهرته تلك النتائج، فضلاً عن معنوية النموذج الاقتصادي التي أثبتتها قيمة اختبار (Prob. (F-Statistic)، التي لم تتخطى حاجز (0.05) أن متغير سعر الصرف الذي دخل في النموذج قد طابق فرضية البحث في جزئية خضوع الائتمان المصرفي لتأثير سعر الصرف.

ت. الأنموذج الثالث والخاص بالفجوة التمويلية:

يعكس أنموذج الفجوة التمويلية أثر سعر الصرف (EXC) في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP)، وكما موضح في الجدول (5).

الجدول (5) نتائج تقدير أثر سعر الصرف (EXC) في الفجوة التمويلية (GAP)

Dependent Variable: LOGGAP Method: Least Squares Sample: 2004M01 2021M12 Included observations: 216				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEXC	-3.230676	0.558002	-5.789722	0.0000
C	17.12357	1.732768	9.882209	0.0000
R-Squared	0.135426	F-Statistic		33.52089
Adjusted R-Squared	0.131386	Prob. (F-Statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	0.005587			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

- ومن الجدول (5) يتضح ما يأتي:
١. أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير سعر الصرف (EXC)، في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP).
 ٢. تنافس التأثير السلبي لسعر الصرف (EXC) في الفجوة التمويلية (GAP) مع المنطق الاقتصادي، الذي يشير إلى أن ارتفاع معدل سعر الصرف يعمل على خفض مستوى الفجوة التمويلية وبمعامل (-3.230676)، الأمر الذي يعكس تغير مؤشر الفجوة التمويلية بمقدار (-3.230676) بعكس اتجاه التغير في سعر الصرف بمقدار (1%)، وربما جاء ذلك، نتيجة تباین تأثير أسعار الصرف في الفجوة التمويلية بحسب حجم موجودات المصرف من العملة الأجنبية، إذ يقتصر الأثر الايجابي لتفاعل الائتمان مع الزيادة في معدلات سعر الصرف المحلي مقابل العملة الأجنبية، عند تفوق موجودات المصرف من العملات الأجنبية على التزاماته منها (Agarwal, 2019:3) (Nier, et. al., 2020:5).
 ٣. فسر التغير في سعر الصرف (EXC)، ما مقداره (13.5426%) من التغيرات الحاصلة في مؤشر الفجوة التمويلية (GAP).
 ٤. من أهم ما أظهرته تلك النتائج، فضلاً عن معنوية النموذج الاقتصادي التي أثبتتها قيمة اختبار Prob.(F-Statistic)، التي لم تتخط حاجز (0.05) أن متغير سعر الصرف، قد طابق فرضية البحث في جزئية خضوع الفجوة التمويلية لتأثير سعر الصرف.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

شكلت دراسة الآثار التي يمكن أن يتركها سعر الصرف في الفجوة التمويلية الهدف الرئيسي لهذا البحث، متخذاً من القطاع المصرفي العراقي عينة له للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، وعليه أفصحت النتائج إلى عدد من الاستنتاجات، التي أفضت بدورها إلى عدد من التوصيات وكالاتي:

أ. الاستنتاجات:

١. أفصحت النتائج عن الدور الحيوي والفاعل الذي يمارسه سعر الصرف في الاقتصاد العراقي والفجوة التمويلية بعد القطاع المصرفي أحد أهم قطاعات الاقتصاد العراقي، عبر إثبات تأثيره المعنوي في النماذج الثلاث (الودائع، الائتمان، الفجوة).
٢. أسهم سعر الصرف في دفع مؤشرات الفجوة التمويلية في القطاع المصرفي العراقي ولجميع النماذج (الودائع، الائتمان، الفجوة) نحو الانخفاض، نظراً لما شهده سعر صرف الدينار العراقي من استقرار نسبي بفضل مزاد العملة خلال فترة البحث مما اضعف تأثير تحركاته في تطورات الائتمان، ويصب في تقليص الفجوة التمويلية.
٣. أكدت النتائج، وعلى الرغم جهود البنك المركزي العراقي في الحفاظ على استقرار سعر الصرف، إلا أن التباين البسيط صعوداً ونزولاً، تبعاً للظروف الاقتصادية، وانخفاض أسعار النفط، والحرب على الإرهاب، ومضاربات العملة، أدى إلى اضطراب في قدرة المصارف المحلية على إدارة سلوك وأداء المودعين والمقترضين، نتيجة لسيادة حالة عدم اليقين المستقبلي والتوقعات غير المؤكدة، وما آل إليه ذلك من انخفاض في مستوى إدراك المصارف للمخاطر.

ب. التوصيات:

١. وضع وصياغة برامج الإصلاح الاقتصادي التي من أولوياتها استقرار سعر الصرف، من خلال العمل على تعزيز إجراءات السياسة النقدية الداعمة لاستقراره، بما يمكن من استخدامها من قبل السلطات المالية وأصحاب القرار في التأثير في استقرار وتطور القطاع المصرفي من خلال استخدامها بالشكل الصحيح.
٢. إيلاء سعر الصرف أهمية قصوى، والعمل على المحافظة عليه ضمن مستويات مقبولة، التي تقلص حجم فجوة التمويل المصرفي.
٣. العمل على تبني السياسة النقدية الداعمة للأثر الإيجابي لسعر الصرف في الائتمان المصرفي، من خلال توفير البيئة المناسبة له، بما يقلص أثره السلبي على فجوة التمويل المصرفي.
٤. وضع إستراتيجية محددة لتحسين التدرجي لسعر الصرف، بما يعزز سلامة واستقرار القطاع المصرفي.
٥. البحث المستفيض لمزيد من المتغيرات الاقتصادية في البيئة العراقية نظراً لخصوصيتها من حيث العوامل المؤثرة واتجاهات تأثيرها، في الفجوة التمويلية، بما يساعد في اتخاذ التدابير اللازمة قبل تضخم واتساع الفجوة التمويلية والوصول إلى أزمة مالية بما يمكن من احتوائها ومعالجتها والحد من أضرارها.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. إدريس، ياسمين هلال، ٢٠٢١، سعر الصرف وأسعار الفائدة وأثرهما في بعض متغيرات القطاع المصرفي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاد، معهد الإدارة الرصافة، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق، المجلد ١٧، العدد ٥٦.
٢. تقرير الاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٧، الصادر عن البنك المركزي العراقي، Financial.Stability Report: WWW.cbi.iq.
٣. حسين، عبدالرزاق حمد وحافظ، أبو بكر عامر، ٢٠٢١، أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٥٣، الجزء ١، ٥١٥-٥٣١.
٤. داود، سمير سهام ومجبل، رسل عمر، ٢٠٢١، الامان المصرفي ودوره في زيادة الائتمان المصرفي في العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠١٨)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٥٤، الجزء ١، ١٦٠-١٧٧.
٥. الدعي، حسن محمد جواد رزاق، ٢٠٢٠، قياس أثر نبضات المتغيرات النقدية في فجوة التمويل المصرفي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المعهد التقني كربلاء، جامعة الفرات الأوسط التقنية، كربلاء، العراق.
٦. الزبيدي، سليم رشيد عبود، ٢٠١٤، أثر سعر الصرف في المؤشرات العامة لأسعار الاسهم: دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١)، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.
٧. الشيخ، رانيا طه، ٢٠٢١، التضخم اسبابه واثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (١٨)، صندوق النقد العربي.
٨. عيسى، ابراهيم عبدالله جاسم، المشهداني، خالد حمادي حمدون، ٢٠٢٢، قياس أثر بعض متغيرات السياسات الاقتصادية في الحد من البطالة في مصر، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٥٨، الجزء ١، ١٣٧-١٥٤.
٩. فريخ، جواد شاكر وبتال، احمد حسين وحمد، عبد علي، ٢٠٢٢، تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٥٨، الجزء ١، ٣٠٤-٣٢٨.
١٠. محميد، منيب خلف، ٢٠٢١، أثر ضمان الودائع في استقرار القطاع المصرفي العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت، العراق، المجلد ١٧، العدد ٥٣.

١١. يوسف، أحمد محمد، ٢٠٢٠، أثر سعر الصرف ومعدل الفائدة والتضخم على سلوك الودائع في سوق النقد المصري، مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، العدد ٣، المجلد ١١.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

12. Agarwal Isha, 2019, Banks' Foreign Currency Exposure and the Real Effects of Exchange Rate Shocks, Economics Risk Management Journal: 1-51.
13. Ahmed, Leyla, 2015, The Effect of Foreign Exchange Exposure on the Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, International Journal of Scientific and Research Publications, 5(11): 115-120.
14. Antwi, Nana Agyeman Prempeh, 2015, An Assessment of Liquidity Risk Among Listed Commercial Banks In Ghana, Master, Kwame Nkrumah University of Science And Technology Kumasi
15. Ayodele, Jegede Charles, 2014, Effects of Monetary Policy on the Commercial Banks Lending in Nigeria, department of public administration Nnamdi azikiwe, University, Awka, Nigeria and Zainab Arabian Research Society for Multidisciplinary, Dubai, UAE, Vol. 3, no. 5, :134-142.
16. Bruno, V. 7 H. S. Shin, 2015. "Capital Flows and the Risk-Taking Channel of Monetary Policy." Journal of Monetary Economics 71: 119–32.
17. ECB, 2010, Financial stability Review, educational and non- commercial purpose
18. Frommel, Michael & Midilic, Murat, 2016, The Role of the Real Exchange Rate in Credit Growth in Central and Eastern European Countries: A Bank-Level Analysis, Finance a uver-Czech Journal of Economics and Finance, 66(5), 426-452.
19. Keshtgar, Nafiseh, Pahlavani, Mosayeb & Mirjalili Seyed Hossein, 2020, The Impact of Exchange Rate volatility on Banking Performance (case of Iran), International Journal of Business and Development Studies Vol. 12, No. 1, 39-56.
20. Krugman Paul, 1999, Balance Sheets, the Transfer Problem, and Financial Crises, Isard P., Razin A., Rose A.K. (eds) International Finance and Financial Crises. Springer, Dordrecht. pp. 31-55.
21. Lee, Cheng-Few, Lee, Alice C. ,2013, "Encyclopedia of Finance", 2nd ed., springer Academic publishers
22. Magud, Nicolas E., Reinhart Carmen M. & Vesperoni, Esteban R., 2014, Capital Inflows, Exchange Rate Flexibility and Credit Booms, Review of Development Economics, 18(3), 415–430.
23. Moyo, Delani & Tursoy, Turgut, 2020, Impact of Inflation and Exchange Rate on the Financial Performance of Commercial Banks in South Africa, Journal of Applied Economic Sciences, 3(69): 626-638
24. Nier Walter, Olafsson Thorvardur Tjoervi, & Rollinson Yuan Gao, 2020, Exchange Rates and Domestic Credit-Can Macropudential Policy Reduce the Link? IMF Working Paper, WP/20/187.
25. Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon, 2018, "Financial Institutions Management: A Risk Management Approach", 9th ed., McGraw-Hill Education, New York
26. Saunders, Anthony, Marcia Millon Cornett, 2012, "Financial markets and institutions", 5th ed., The McGraw-Hill/Irwin.
27. Taiwo, Owoeye, Adesola, Ogunmakin Adeduro, 2013, Exchange Rate Volatility and Bank Performance in Nigeria, Asian Economic and Financial Review, 3(2):178-185
28. Tis, Anye Paul, 2018, Managing Liquidity Risk In Banks, published Dissertation, Centria University OF Applied Sciences.
29. Verma, Priti, 2016, The impact of exchange rates and interest rates on bank stock returns: Evidence from U.S. banks, Studies in Business and Economics no. 11(1), 124-139.